مبدأ الاعتراف ودوره في التقريب بين المذاهب الإسلامية

The principle of recognition and its role in converging between islamic doctrines

زياني عيسى[1]، بيران بن شاعة[2]

ZIANIAissa[1], BIRAN Benchaa[2]

[1] عمار ثليجي (الأغواط –الجزائر-)، zianiaissa20@yahoo.fr

[2] عمار ثليجي (الأغواط –الجزائر-)، b.birane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/08/14 تاريخ القبول: 2020/08/18 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص: يُعتبر مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية من المحاولات الجادة لتحقيق الوحدة الإسلامية، هذا المشروع الذي سعى إلى تضييق الخلاف بين المذاهب الإسلامية حتى تتمكّن المجتمعات الإسلامية من تجاوز أزماتها المذهبية ومعالجة مشكلاتها الأخلاقية، ولأنّ الثقة أصبحت شبه معدومة بين المذاهب الإسلامية، جاءت هذه الورقة البحثية لتبيّن أنّ مبدأ الاعتراف ضروري لإرجاع هذه الثقة المسلوبة.أمّا النتائج المتوصّل إليها في هذا البحث أكّدت على ضرورة انغماس المجتمعات الإسلامية في بعض المفاهيم، على غرار مبدأ الاعتراف، وفكرة المواطنة، وبالتالي تفعيل الحوار الإسلامي-الإسلامي ونجاحه مرهون بمدى تحقيق العُبور من فكرة المذهبية والطائفية إلى فكرة المواطنة التي تؤمن بحريّة الاعتقاد والعيش الإنساني المشترك.

كلمات مفتاحية:الاعتراف. التقريب.، المذاهب الإسلامية.،التسامح.،المواطنة.، الحوار.

Abstract: *The project of convergence between Islamic doctrines is a serious attempt to maintain Islamic unity. Accordingly, it aimed at narrowing the differences between Islamic doctrines which may help Islamic societies exceed doctrinal crises and move to address ethical problems. Yet, due to the lack of trust among Islamic doctrines, this paper demonstrates that the recognition principle is necessary to restore that trust. The results stressed that Islamic societies should be immersed in some concepts, such as the concepts of recognition and citizenship. Thus, Islamic-Islamic dialogue activation and success depends on the ability of exceeding sectarianism and confessional ideas, and shift to the idea of citizenship which promotes freedom of religious belief and coexistence.*

Keywords: *Recognition, Convergence, Islamic Doctrines, Tolerance, Citizenship, Dialogue.*

المؤلف المرسل: زياني عيسى، **الإيميل**: zianiaissa20@yahoo.fr

1. مقدمة:

يُعتبر التقريب بين المذاهب الإسلامية من أبرز المسائل التي يشتغل عليها الفكر الإسلامي المعاصر؛ والسبب في ذلك يُعزى إلى الأوضاع التي أصبحت المجتمعات الإسلامية تعيشها نتيجة للصراعات المذهبية، الأمر الذي حفّز جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية التي تأسّست سنة1947م؛ تُسارع إلى وضع حدّ لهذه الصراعات، ومحاولة الخروج بالمجتمعات الإسلامية من حالة الانشقاق والتفرّق إلى حالة الوحدة والانسجام.

من جملة الأهداف التي تأسّس لأجلها مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية هو تضييق دائرة الخلاف بين المذاهب الإسلامية؛ وجعل المسلمين على كلمة سواء، وقد حقّقت جماعة التقريب عدّة انجازات، نذكر منها: تأسيس دار التقريب، وإصدار مجلّة رسالة الإسلام، وكذلك إصدار موسوعة فقهية ضمّت جهود علماء الشيعة والسنة على سواء، بالإضافة إلى انعقاد المؤتمرات والندوات، بيد أنّه وعلى الرغم من كل هذه الانجازات إلاّ أنّ مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية واجه عدّة عراقيل وتحدّيات ممّا جعله يتعثّر في الكثير من المحطّات.

لقد اختلفت الرؤى حول مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية بين مؤيّد ومعارض، والانتقادات التي وجّهها منتقدو هذا المشروع تتمثّل في استحالة تجسيده على أرض الواقع، والبعض يرى بأنّه عبارة عن شعار حمله أصحابه كوسيلة لانتشار مذهبهم على حساب مذهب آخر، هذه الانتقادات تؤكّد على مساعي بعض الأطراف الرامية إلى تعطيل عجلة التقريب بين المذاهب الإسلامية، فإمّا أنّ هذه الأطراف تجهل تماما أصول المذاهب الإسلامية، وإمّا أنّها استندت على أحكام صدرت من خارج المذهب نفسه، وإمّا أنّها تتعمّد تشويه صورة التقريب بين المذاهب الإسلامية .

لقد افتقرت بعض محاولات التقريب بين المذاهب الإسلامية إلى القليل من ثقافة الاعتراف بالآخر داخل الثقافة الإسلامية، حيث أنّ الجهل بأصل المذهب وقلّة المعرفة عنه أفرز بشكل أو بآخر مفهوم التعصّب المذهبي، ممّا يؤكّد على أنّ الحقيقة التي يجب أن يعيها أرباب المذاهب الإسلامية وأتباعهم اليوم، هي ضرورة التشبّع بثقافة الاعتراف، إذ تُعتبر هذه الثقافة من الثقافات

التي تتيح مساحة هامّة للحوار والتفاهم، وبالتالي قد ينجرّ عن هذا التحاور وهذا التفاهم إمكانية إرساء قيم التسامح وتحقيق العيش المشترك بين نخب وأفراد المجتمع الإسلامي.

ولهذا تروم هذه الورقة البحثية لتبيّن أنّ الاعتراف مسألة ضرورية لتحقيق التقارب المذهبي داخل الثقافة الإسلامية، وعندما تتجلّى ملامح هذا التقارب، وتصبح كل المذاهب الإسلامية على اطّلاع بخصوصيات بعضها البعض، حينها يمكن للمجتمعات الإسلامية المعاصرة أن تمارس مبادئ التسامح وتتحمّس لتقبل الآخر وفق سياسة العيش المشترك، ويمكن لهذه المجتمعات أن تعبُر من فكرة الجماعة والمذهبية والطائفية المُفرزة للتعصّب واللاتسامح، إلى مجتمعات تعي وتفقه فكرة العدل والمساواة، وفق شعار المواطنة.

من خلال هذا الطرح يمكن أن نطرح التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد بمشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية؟ وما هي العراقيل التي واجهها هذا المشروع؟
- كيف يستفيد مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية من مبدأ الاعتراف؟
- هل الاعتراف بالآخر داخل الثقافة الإسلامية، يستطيع أن يُنقل المجتمعات الإسلامية من فكرة الجماعة إلى فكرة المواطنة؛ هذه الفكرة التي تبيح حريّة الاعتقاد وتساعد على تعزيز قيم التسامح والعيش المشترك؟

2. المحور الأول: مدخل مفاهيمي:

ترتكز هذه الدراسة على بعض المفاهيم التي نعتقد أنّها بحاجة إلى توضيح وإبراز، ولهذا فقد عمدنا في هذا المحور أن نقف عند مفاهيم الدراسة التي تعنينا: الاعتراف، التقريب بين المذاهب الإسلامية، التسامح.

1.2. الاعتراف:

1.1.2. لغة: يرى بعض الباحثين أنّ المسلَك الطبيعي لفعل اعترف هو فعل عرف **connaitre** مع إضافة الأداة الزائدة <**re**> في الكلمة الفرنسية (بغورة، 2012، ص 22).وقد أفرزت المعاجم الغربية عدّة معاني لمفهوم الاعتراف، ومن جملة هذه المعاني التي تقارب أحد عشر (11) معنى نجد أنّ بول ريكور **Paul Ricœur[1913- 2005**م] - باعتباره أحد منظّري فلسفة الاعتراف- نجده قد احتفظ بخمس (05) معاني (بغورة، 2012، ص 23):

أ/ معنى يشير إلى التعرّف على الشيء في الذهن. ب/ معنى يفيد القبول. ج/ معنى يتّصل بالتصريح والإعلان والإقرار. د/ معنى متعلّق بالتعرّف من أجل الاعتراف، والاعتراف هنا بمعنى الامتنان والمكافأة. هـ/ معنى متعلّق بالنّضال أو الصراع من أجل الاعتراف.

أمّا في اللغة العربية، فقد تناولته بعض المعاجم، حيث أفاد معجم لسان العرب أنّ الاعتراف من مادّة: عرف، ويعني العِلم، وكذلك يعني العُرْف: وهو الاسم من الاعتراف، ومنه جاء قولهم: له عليّ ألف عُرفًا أي اعترافا، الذي يفيد التوكيد كذلك. ومن المعاني التي تفيدها كلمة الاعتراف: الإذلال والانقياد (ابن منظور، د س، ص ص 2897- 2902). كما أنّ الفيروز بادي [1329- 1414م] أشار إلى أنّ عدم الاعتراف يعني المنازعة، كقول: نازعه في المُلك، ويقول الفيروز بادي: " نازعه: خاصمه وجاذبه" (الفيروز بادي، 2004، ص 1142).

ممّا لا شكّ فيه أنّ مصطلح الاعتراف قد أخذ حيّزا وافرا في معاجم اللغة الغربية منها والعربية، ويمكن حصر أهم المعاني التي ارتبطت بالاعتراف فيما يلي: الإذلال، العدل، التعارف، الانقياد، الإقرار، الامتنان.

2.1.2. اصطلاحا: أرجعت موسوعة لالاند **1963 -1876] Lalande**م] مفهوم الاعتراف إلى فعل تعرّف (اعتراف، عرفان) **recognition**، ولفعل >تعرّف< دلالتين (لالاند، 2001، ص 1180): **الأولى**؛ كونه يرتبط بفعل الفكر الذي يجري من خلاله افتراض تمثّل ما في مفهوم، **الثانية**؛ كونه فعل تعرّفي: حيث يُقال في الأسلوب القضائي على فعل يجري بواسطته التعرّف. وقد ربطت موسوعة لالاند كلمة اعتراف، عرفان **reconnaissance** بالمعنى التقني لعلم النفس، الذي يعني التفريق في الذاكرة بين معاودة إنتاج الذاكرة والاعتراف بها وتحديد موضعها (لالاند، 2001، ص 1180).

وقد جاء في المعجم الفلسفي لجميل صليبا أنّ التعرّف مرادف للعرفان (**reconnaissance**)، والتعرّف في الاصطلاح يعني: "الفعل الذهني الذي يقوم على إدراج أحد الأشياء في أحد التصوّرات، كالضياء المفاجئ الذي يكفي أن تحسّ به حتى تعرف أنّه البرق" (صليبا، 1982، ص ص 304- 305). على العموم، فإنّ مفهوم الاعتراف ظهر في الفلسفة المثالية الألمانية

الحديثة، وأنّ إجماع رواد هذه الفلسفة وقع على الفيلسوف الألماني هيجل **Higel[1770- 1831**م] باعتباره المؤسّس الحقيقي لمفهوم الاعتراف (بغورة، 2012، ص 33).

والاعتراف الذي يعنينا في هذه الدراسة هو ذلك المعنى الذي أشار إليه إكسيل هونيث **Axel Honneth**[مواليد 1949م] حيث يمثّل الاعتراف عنده: إعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية قصد التخفيف من المعاناة والظلم الاجتماعي والسياسي واللامساواة بين الناس، وكل أشكال الاحتقار والازدراء والأمراض الاجتماعية، وبالتالي تحقيق قيم العدالة وحقوق الانسان والحرية في إطار الاعتراف المتبادل (بومنير، 2010، ص 114)

2.2. التسامح:

1.2.2. لغة: جاءت كلمة تسامح في معجم لسان العرب في مادة سمح، وهي السماحة والسماح: الجود، والمسامحة أي المساهلة. وقولهم الحنيفة السّمحة: ليس فيها ضيق ولا شدّة (ابن منظور، د س، ص 2088). تسامح تسُامحا، فهو متسامح والمفعول متسَامَح فيه، وتسامح الشخص في الأمر: تساهل فيه، تهاون فيه. ويقال أيضا: التسامح جزء من العدالة (عمر، 2008، ص 1104).

2.2.2. اصطلاحا: يرى فولتير **Voltaire** [1694- 1778م] بأنّ التسامح "لم يتسبّب قط في إثارة الفتن والحروب الأهلية، في حين أنّ عدم التسامح قد عمّم المذابح على وجه الأرض" (فولتير، 2009، ص 39). أمّا موسوعة لالاند فقد نظرت إلى التسامح من عدّة أوجه (لالاند، 2001، ص 1460):

أ. استعداد عقلي أو قاعدة مسلكية قوامها السماح بحرية التعبير.

ب. احترام ودي لآراء الآخر باعتبارها مساهمة في الحقيقة الشاملة.

ج. طريقة تصرّف شخص يتحمّل بلا اعتراض أذى مألوفا يمسّ حقوقه الدقيقة في الإمكان رد الأذية.

من خلال رؤية موسوعة لالاند للتسامح يتبين أنّه عملية عقلية؛ إذ يرتكز على حريّة التعبير في التعامل مع الآخرين.

يميّز جميل صليبا [1902-1976م] التسامح في معجمه بين ثلاث معاني (صليبا، 1982، ص 272): **الأول**: احتمال المرء بلا اعتراض في كل اعتداء على حقوقه الدقيقة بالرغم من قدرته على دفعه، أو تغاضي السلطة بموجب العُرف والعادة عن مخالفة القوانين التي عهد إليها بتطبيقها.

الثاني: هو أن تترك لكل إنسان حرية التعبير عن آرائه وإن كانت مخالفة لآرائك.

الثالث: هو أن يحترم المرء آراء غيره لاعتقاده أنها محاولة مخالفة لآرائك.

التعريفات التي أدرجها صليبا تخاطب إنسانية الإنسان بكل ما تحمله الكلمة من معنى، كون أنّ الإنسان يتقبّل الآخر حتى ولو يخالفه الرأي، فالإنسان المُتسامح يملك القدرة في بعض الأحيان للدفاع عن حقوقه واسترجاعها، ولكن اصطدامه بقيمة التسامح تزرع فيه تلك السكينة، ويشعر حينها بكل القِيم النبيلة، كقيمة الحِلم مثلا، ويضيف مراد وهبة [ولد 1926م] ميزة أخرى للتسامح حيث يرى أنّه "الحق في الاختلاف" (وهبة، 2007، ص 186).

أمّا محمد عابد الجابري [1935- 2010م] فيرى في التسامح "أن لا يتخلّى المرء عن قناعته، ولا أن يكفّ عن إظهارها والدفاع عنها والدعوة لها، بل يعني الامتناع عن استعمال أيّة وسيلة من وسائل العنف والتجريح وبكلمة واحدة: احترام الآراء وليس فرضها" (الجابري، 1993، ص 28). ينادي محمد عابد الجابري هنا أصحاب الأفكار والقناعات أن لا يستسلموا في التخلي عن أفكارهم والانتصار لها دون تعصّب أو استعمال أي أسلوب يدعوا إلى العنف، وهو مذهب محمد أركون [1928- 2010م] حينما وظّف مفهوم التسامح في قوله: "الاعتراف للفرد المواطن بحقّه في أن يعبّر داخل الفضاء المدني عن كل الأفكار السياسية والدينية والفلسفية التي يريدها ولا أحد يستطيع أن يعاقبه على آرائه إلاّ إذا حاول فرضها بالقوة والعنف على الآخرين" (أركون، 2000، ص 243)، بيد أنّ محمد أركون حصر هذه العملية داخل المجتمعات المدنية الذي يتحلّى فيها الفرد بأحقّية المواطنة.

إذن؛ مجمل القول، فالحديث عن معنى التسامح هو في حقيقة الأمر عملية بحث عن قيمة أخلاقية غابت عن المجتمعات التي سادت فيها الحروب والصراعات الدينية، وبالتالي هو ردّة فعل نتيجة لهذه الأوضاع، والتسامح شكل من أشكال التعامل المرِن مع الآخر في تقبل أفكاره وثقافته

وحتى دينه ومذهبه، ويمثّل التسامح من جهة أخرى قيمة أخلاقية من أسمى معانيها العدالة واحترام الآخر.

3.2. المواطنة:

1.3.2. لغة: يعود أصل كلمة المواطنة إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة، وهي مشتقة من كلمة (**polis**) التي تعني المدينة، وتستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية **citoyenneté** المشتقّة من كلمة **cité**، وللكلمة الانجليزية **citizenship** المشتقة من كلمة **city** التي تعني هي كذلك المدينة (شناير وباشوليه، 2016، ص ص 12- 16). وفي معاجم اللغة العربية، نجد أنّ كلمة المواطنة مشتقّة من وطن، الذي يعني في معجم لسان العرب: المنزل الذي تقيم فيه وهو موطن الانسان ومحلّه، وأوطن بمعنى أقام (ابن منظور، د س، ص 451).

2.3.2. اصطلاحا: جاء في المعجم الفلسفي لصليبا أنّ المواطن هو الذي واطن القوم وعاش معهم في وطن واحد (صليبا، 1982، ص 439). وقد أُخذت المواطنة في مفهومها العام على أنّها: العضوية في الأمة ذات الاستقلال السياسي، أي ذات الوطن (القبانجي، 1985، ص 125)، وعليه فإنّ المواطنة مفهوم سياسي مرتبط بالأساس بالأمة والدولة.

لم يرتبط مفهوم المواطنة كمفهوم مستقل بحد ذاته بالثقافة العربية إلاّ بعد سقوط الدولة العثمانية، حيث أصبحت أغلب الدول العربية والإسلامية عُرضة للاحتلال والاستعمار، فمفهوم الدولة فكرة توحي إلى السلطة والنظام التي ترجع إلى عهد المدينة اليونانية والإمبراطورية الرومانية، بينما فكرة المواطنة لم تُوظّف بشكلها المتداول اليوم إلاّ في القرن السادس عشر الميلادي (فابر، 1985، ص 2)، لذلك نجد أنّ المواطنة ترتبط ارتباطا شديدا بفكرة الديمقراطية التي تعني في أبسط تعريفاتها حكم الشعب، والمواطنة تنظر إلى الفرد المواطن على أنّه عنصر أساسي في تركيبة المجتمع، دون النظر إلى انتمائه العِرقي أو الديني أو المذهبي، أو حتى توجّهه الأيديولوجي.

4.2. مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية:

1.4.2. التقريب لغة: جاء في لسان العرب قرب، القرب نقيض البُعد.

قرُب الشيء، بالضمّ، يقرب قربا وقربانا، أي دنا، فهو قريب، الواحد والاثنان والجميع في ذلك سواء (ابن منظور، د س، ص 3566)، وقرِب الشيء بالكسر، يقرَبه قربا وقربانا، أتاه، فقرب ودنا منه، وقرّبته تقريبا: أدنيته (ابن منظور، د س، ص 3568).

على العموم فإنّ كلمة تقريب تفيد لغويا تذليل المسافة بين شيئين متباعدين، بمعنى جعل هذان المتباعدان على مسافة قريبة ويمكن حتى تجاهلها، ولفظة تقريب تعني في هذا الموضع بالذات الأفراد أو الجماعات، ولهذا نحت روّاد التقريب؛ مصطلح مشروع التقريب للدلالة على هذا الغرض.

2.4.2. مشروع التقريب اصطلاحا: أخذ مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية عدّة تعريفات نوجز أهمّها فيما يلي: يعرّف البعض مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية على أنّه: "التقريب بين أتباع هذه المذاهب، وليس بين المذاهب ذاتها، فليس الغرض من دعوة التقريب هو أن تتقارب المذاهب حتى تتشابه، ولكن أن يتقارب الأتباع الذين هم الجمهور من المسلمين" (التويجري، 2012، ص 06). ويرى سيد هادي الخسروشاهي أنّ مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية: "هو محاولة جادة لتعزيز الروابط بين أتباع المذاهب، من خلال تفهّم الاختلافات الواردة بينها، ونزع آثارها السلبية، وليس إزالة أصل الاختلاف من البيّن" (الخسروشاهي، 2007، ص 12). والتقريب بين المذاهب الإسلامية على العموم "هو اتجاه جاد داخل الإسلام مجرّد تماما من اللون الطائفي أو الإقليمي، للتخلّص من العداوة المتبادلة بين أهل المذاهب الإسلامية المختلفة وصيانة وحدة المسلمين" (المحامي، 1964، ص 203).

يمكن الجزم بأنّ مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية جاء لتعزيز الروابط بين أرباب المذاهب الإسلامية، وليس انصهار المذاهب في بعضها البعض كما رُوّج له، بل دعا رواد التقريب إلى التعددية المذهبية وعدم التحرّج من الاختلاف المحمود الذي يُعتبر رحمة للمسلمين.

إنّ البوادر الأولى لمشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية جاءت "بمبادرة من المسلمين الشيعة واتّصلت بهم حركة ونشاطا، خطابا ورجالا" (الميلاد، 2015، ص 05)، حيث برز علماء من الشيعة لتبنّي فكرة التقريب وكان أسبقهم لذلك الشيخ محمد تقي القمّي [1910 -1990م]، في المقابل

كان الترحيب من قِبل علماء الأزهر كبيرا، فأصبح مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية مؤسّسة قائمة بحد ذاتها، يهدف العاملون بها إلى الحد من الخلافات المذهبية وتحقيق الوحدة الإسلامية.

3. المحور الثاني: مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية... إشكاليات وتحديات:

يتوهّم البعض أنّ مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية تأسّس بين ليلة وضحاها، وهذا يجانب الصواب، إذ عرف هذا المشروع قبل تأسيسه جملة من الأفكار كانت ممهّدة له، فيمكن ربط فكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية بفكرة الجامعة الإسلامية التي تبنّاها جمال الدين الأفغاني[1838-1897م]، فقد انطلق إلى تكريس هذه الفكرة من خلال جهوده الإصلاحية والنهضوية، حيث كان له شرف ترأس الدعوة التي قام بها فرقة من جلّة العظماء والمفكرين الحكماء، هذه الدعوة التي اعتبرت من الأُسس التي قامت عليها فكرة الجامعة الإسلامية (ستودارد، 1971، ص: 295)، والمراحل التي مرّ بها مشروع التقريب يمكن حصرها في ثلاث مراحل هي (الخسروشاهي، 2007، ص 142): مرحلة التمهيد، مرحلة التكوين وأخيرا مرحلة التنفيذ، وكل مرحلة من هذه المراحل صادفت جملة من العراقيل والصعوبات، وما يعنينا في هذه الجزئية من البحث هو الكشف عن التحديات التي واجهها مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية، لنبيّن مدى الصعوبات التي اصطدم بها المهتمّين بالتقريب من مختلف المذاهب، خاصة من جانب الشيعة والسنّة، على أساس أنهّما يمثّلان السواد الأعظم من المسلمين.

إنّ أوّل إشكال وقف حاجزا بين فكرة التقريب وتجسيده على أرض الواقع، يكمن في انتشار ثقافة التعصّب التي لطالما سيطرت على العقل الإسلامي، ومن الغريب على المسلمين أن يستوعبوا مفاهيم من قبيل التقريب، لأنّ سلطان التعصّب كان قويّا يتحدّى أي انسان يروّج لمثل هذه الفكرة، وكان عامّة الناس لا يطيقون أن يسمعوا عن التقريب خاصة بين الشيعة والسنة (الخسروشاهي، 2007، ص 142)، هذا الإشكال يمكن إيعازه إلى العامل النفساني المتمثّل في النرجسية، لذلك دعا البعض إلى كسر هذه النرجسية الدينية والزحزحة عن المركزية المذهبية لكي تخرج المجتمعات الإسلامية من قوقعتها الأصولية وتتحرّر من تهويماتها الاصطفائية" (حرب، 2010، ص 43)، فالتعصب المذهبي أصبح توجّها وثقافة تمارسها المجتمعات الإسلامية، وأصبحت الرابطة

الإسلامية تنتصر إلى الرابطة المذهبية، عِوض الرابطة الدينية التي تمثّل بالفعل الرابطة الحقيقية لوحدة المسلمين.

الإشكال الآخر الذي واجهه مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية، تعلّق بمفهوم التقريب نفسه، ذلك أنّ المصطلحات والمفاهيم المتداولة بين المسلمين قبل طرح فكرة التقريب انبعثت من رحم النص القرآني، ولم يتداول كثيرا مصطلح التقريب بين المسلمين خاصة عندما يتعلّق الأمر بوحدة المسلمين، فالمصطلحات القرآنية التي شاعت بشكل لافت في الساحة الإسلامية مصطلحات مثل: مصطلح المسلم والمؤمن والأخ والمصدّق، ومصطلحات أخرى صدرت في عصر لم يحدث فيه تحوّل كبير في المصطلح، فكلمة المؤمن مثلا- كما يفهمها علماء الشيعة- تعني الشيعي الاثني عشري في أدبيات القرن الثامن الهجري (حب الله، 2007، ص 73). إذن ولوج مصطلحات جديدة في الثقافة الإسلامية كان يمثّل تحدّ كبير للعقل الإسلامي، واعتُبرت هذه المصطلحات دخيلة على المصطلحات المتداولة في الثقافة الإسلامية آنذاك.

مسألة أخرى يجب أن نقف عندها تتمثّل في توظيف الدين وعلاقته بالصراعات المذهبية، بيد أنّ الصراع الذي نشهده اليوم بين المذاهب الإسلامية لم يطرحه الدين –الإسلام- بحد ذاته، بل نتج عن الممارسات السيّئة للدين، لأنّ التاريخ الإسلامي مليء بالشواهد والأحداث التي تؤكّد تعايش المسلمين فيما بينهم بالرغم من تواجد هذه المذاهب، ويمكن الجزم أنّ للسياسة دورا هاما في شحن الخلاف بين المسلمين، إذ أصبح الّدين وسيلة في أيدي بعض الأطراف لتحقيق أغراضهم الشخصية، ولم يُنظر له كعقيدة دينية قط، وخوض المسلمين لغمار السياسة أضعف كيان المجتمع الإسلامي، وبدأ يبرز مفهوم الحزب لأنّ نشأة هذه الفرق -والمذاهب الإسلامية- في البداية كانت عبارة عن أحزاب سياسية وليست فرقا دينية (الشكعة، 1991، ص 119).

4. المحور الثالث: الاعتراف والتقريب بين المذاهب الإسلامية... أيّة علاقة؟:

أكيد أنّ مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية لم ينجح إلى حدّ الساعة في تحقيق جميع أهدافه التي سطّرها لتحقيق الوحدة الإسلامية، خصوصا وأنّ الخلافات المذهبية لا زالت قائمة في الوقت الراهن، وتوجد بعض الأطراف ساعدت على استمرار الخلافات المذهبية، مستعينين في

ذلك ببعض القنوات الفضائية التي أصبحت منبرا لتبادل الشتائم والتراشق بالافتراءات والتُّهم، هذا ما صعّب من مسألة الحوار بين المسلمين.

من المسائل التي شاعت بين المسلمين نتيجة لتفرّقهم وضعفهم، مسألة التكفير، التي أصبحت ثقافة سائدة بين المسلمين، هذه الثقافة نمّاها سوء الفهم بالآخر داخل الثقافة الإسلامية؛ إذ أنّ قضية التكفير: "ليست سوى شكلا من أشكال سوء قراءة الآخر، وليس المُهم في قراءة الآخر الرجوع إلى مصادره فقط، وإنّما إيجاد مناخ تعدّدي يسمح بتعدّد الاجتهاد في القضايا الكلامية والأصولية، وليس فقط في القضايا الفقهية" (حب الله، 2014، ص 14)، لا سيما وأنّ باب الاجتهاد قد أُغلق عند بعض المذاهب الإسلامية على غرار مذهب أهل السنّة، في المقابل نجده قد فُتح عند مذاهب أخرى على غرار المذهب الشيعي.

إنّ البحث عن الآخر داخل الثقافة الإسلامية أصبح ضرورة ملحّة لتحقيق التقريب بين المذاهب الإسلامية، ولا يتأتّى ذلك من دون أن تتعرّف المذاهب على بعضها البعض، فتجنيب قراءة الآخر داخل تراث الذات فعلٌ إجراميٌ بحقّ العلم وأمانة المعرفة، لأنّ "الآخر لا يُقرأ من تراث معارضيه، بل لا بدّ من الرجوع إليه في تراثه هو نفسه، لكي تتجلّى الصورة عنه وتصبح أكثر وضوحا، دون اختلاط المفاهيم وتشابك المقولات بعضها ببعض" (حب الله، 2007، ص 54).

لقد جرّ التاريخ الإسلامي معه أحداثا ووقائعا امتزجت بالصحّة تارة، والافتراء تارات أخرى، فكثيرا ما عانت بعض المذاهب الإسلامية من تلك الادّعاءات والافتراءات التي شوّهت لها الصورة وأخفت عنها الحقيقة، فكان لزوما على المذاهب الإسلامية أن تفقه ثقافة الاعتراف، ولن يتمّ ذلك إلاّ من خلال الإقرار والتصريح بأحقيّة كل مذهب من هذه المذاهب بموروثها الثقافي والفكري وحتى الفقهي، شريطة عدم المساس بالأصول والثوابت التي يرتكز عليها الدين الإسلامي، ويتوجّب على كلّ من يهتم بمسألة التقريب أن يدرك "بأنّ من غايات التقريب أن يعرف المسلمون بعضهم بعضا وأنّ أوّل من يجب عليهم التعارف هم العلماء، وأهل الفكر في كل طائفة، والعلم لا يُصادر ولا يُكتم، فلا بأس على الشيعة أن يعلموا علم أهل السنّة، وهم يدرسونه فعلا، ولا بأس على الأزهر –باعتباره مرجعية أهل السنّة- أن يعلموا علم أهل الشيعة، بل ذلك واجبهم الذي يدعوا إليه الإخلاص العلمي، وأن يكون النظر تامّا به" (الخسروشاهي، 2007، ص ص 104- 105).

لطالما عانت المجتمعات العربية والإسلامية من ثقافة الإقصاء وتهميش الآخر داخل الساحة الإسلامية، ممّا جعلها تتجرّع مرارة الطائفية والتعصّب المذهبي، وبالتالي كان حتما عليها أن تفقد قِيمها ومبادئها التي ترتكز أساسا على التسامح والعيش المشترك مع الآخر، ولذلك ليس هناك غرابة إذا ما أكّدنا على الحقيقة التي دعا إليها إكسيل هونيث في كتاباته وهي أنّه يمكن بأيّ حال من الأحوال تحقيق قيم التسامح وكرامة الانسان وضمان حقوقه الإنسانية المشروعة أخلاقيا وسياسيا وقانونيا من خلال مبدأ الاعتراف" (بومنير، 2010، ص 129).

والاعتراف مبدأ يحمل معه نماذج ثلاثة هي: الحب، الحق والتضامن، هذه الثلاثية تضمن العلاقة الايجابية في التعامل بين أفراد المجتمع الواحد، فمن خلال قيمة الحب وقوّة الحق وضرورة التضامن يتم وفق هذه الثلاثية تحديد الشروط الشكلية لعلاقات التفاعل التي يضمن فيها الأفراد كرامتهم، والقدرة على المشاركة في عالم العيش الاجتماعي الذي يمكن لأن يتضمّن نماذج الاعتراف الثلاثة بصورة ملموسة، بحيث تستطيع أن ترجع لنفسها من خلال الكيفيات الايجابية للثقة في النفس واحترام الذات وتقديرها" (بومنير، 2010، ص 153). وبما أنّ المجتمعات الإسلامية أصبحت تعيش اليوم حالة من التيهان، وأصبحت المذاهب الإسلامية في عملية بحث عن هُويتها، هذه العملية يجب أن تتم في إطار يجمع كل هذه المذاهب تحت راية الإسلام، وهذا لا يتمّ إلاّ من خلال عمليتين أساسيتين: الأولى؛ اكتشاف الذات أو الأنا أو قدرة الفرد على إدراك ذاته الخاصّة، والثانية؛ الاعتراف بالذات من قِبل الآخر (بغورة، 2012، ص 77)، وعلى هذا الأساس يتوجّب على أرباب المذاهب الإسلامية بالدرجة الأولى، أن يسارعوا وأن يكتشفوا عملية الحوار فيما بينهم، ولأنّهم ليسوا بمنأى عن العيش والتعامل مع الآخر والتفاعل معه، لأنّ "طبيعة الفكر الإنساني ليست فكرا أحاديا وإنّما فكرا حواريا"(بغورة، 2012، ص 79).

إذن فالحوار الإسلامي- الإسلامي يحتاج اليوم إلى شيء يدفع بعجلته إلى الأمام، ويزيح عنه كل الصعوبات والحواجز التي تتسبّب في تعطيله، وما دام الاستناد إلى الإشاعات والأقوال الغير المسندة، وما دام أعداء كل مذهب يروّجون الافتراءات والتّهم جهلا وكذبا ضد الآخرين، فسيظل هذا الحوار محكوما عليه بالفشل، ولأجل تجاوز كل هذه العراقيل وإنجاح الحوار الإسلامي-

الإسلامي؛ يجب الاعتراف بالآخر داخل الثقافة الإسلامية وعدم إقصائه أو تهميشه مهما كان حجم هذا الآخر داخل الساحة الإسلامية.

5. المحور الرابع: ضرورة الاعتراف بين المذاهب الإسلامية والعبور من فكرة المذهبية إلى فكرة المواطنة:

لأنّ المجتمعات الإسلامية ليست بمعزل عن العالم والأوضاع السائدة فيه، فينبغي لأجل ذلك أن تسابق هذه المجتمعات زمنها للحاق بالركب الحضاري، حتّى وإن كانت بعض المفاهيم وُلدت من رحم المجتمعات الغربية، إلاّ أنّ المجتمعات الإسلامية بحاجة إلى استيعاب هذه المفاهيم التي تعبّر عن الحياة المشتركة بين أفراد المجتمعات الإنسانية دون النظر إلى انتماءها العرقي أو الديني أو المذهبي، وهو ما يحمله شعار المواطنة.

حاجة المجتمعات الإسلامية والعربية التي يجب أن تناضل لأجلها اليوم على الرغم من تنوّعها المذهبي هي الاندماج في النظام العالمي الجديد الذي تبنّى فكرة المواطنة، وخصوصا ذلك النوع من المواطنة التي تتعدّد فيها الثقافات، والتي تقوم على أساس من الواقع الاجتماعي والثقافي المتعدّد، بحيث تنادي هذه المواطنة بضرورة الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليّات واحترامها، وأنّ عدم الاعتراف وعدم الاحترام يشكّل خطرا على وحدة الأمّة (بغورة، 2012، ص 100)، إنّ الواقع الذي تعيشه المجتمعات الإسلامية يقرّ بهذه الحقيقة المرّة، هذه الحقيقة التي تظهر فيها سيطرة الأغلبية على الأقليّة، فالصراع المذهبي جعل من هذه المجتمعات تتعصّب للمذهب الذي تحوزه الكثرة، هذا ما نلحظه في المجتمع الإيراني الذي يتمذهب بالمذهب الشيعي، على الرغم من تواجد أقلية سنية، والعكس صحيح نجده في المجتمع السعودي أو المجتمع المصري، فالتعدّد المذهبي واقع لا مراء فيه، بيد أنّ ممارسة الاضطهاد وعدم احترام الآخر هو الأمر الغير المرغوب على الإطلاق، وكمقاربة للمجتمعات الغربية نجدها قد عانت هي كذلك من التعصّب المذهبي بيد أنّها تجاوزته واستطاعت أن تعبُر من فكرة المذهبية إلى فكرة المواطنة، خصوصا وأنّ المواطنة تُعتبر "مصدرا للروابط الاجتماعية، وذلك لأنّه في المجتمع الديمقراطي الليبرالي الحديث، فإنّ العلاقة ما بين الأفراد المواطنين ليست علاقة دينية أو علاقة قرابة قائمة على النسب، وإنّما هي علاقة سياسية، من هنا فإنّ المواطنة تقتضي الفصل بين العام والخاص" (بغورة، 2012، ص 96).

إنّ غياب الوعي بضرورة الانتماء الحقيقي للوطن، والتمسّك بالوحدة الإسلامية، من جهة أغلبية أفراد المجتمع الإسلامي، هو ما أدّى إلى إفراز بعض المفاهيم التي ساعدت على حضور اللاتسامح بشكل كبير؛ فالتطرّف والطائفية والتعصّب المذهبي، وجدت لها بيئة خصبة ساعدتها على النمو، والأمر الذي جعل التعصّب المذهبي يتوسّع بشكل كبير هي النرجسية التي يتبنّاها الكثير من المسلمين، بالإضافة إلى تدخّل عامل آخر يتمثّل في أهواء الحكّام والمسؤولين، أولئك الذين اتّخذوا من الخلاف والتفرّق وسيلة لحماية استبدادهم" (الدسوقي، 1997، ص 23). فهذه النزاعات العِرقية والخلافات المذهبية، كان مصدرها سوء الفهم للدين، فالتديّن الذي ينتج عن الجهل لا يمكنه أن يفرز إلاّ التعصّب، ومن ثمّ يمكن أن نصل إلى درجة التطرّف والطائفية التي بمعناها الموجود هي عشائرية مقنّعة بقناع الدين، وهي أبعد ما تكون عن الدين والإيمان (دكير، 2015، ص 179). إذن فهناك حاجة لتقديم فهم الدين، وذلك من خلال التسامح، والدور هنا يرجع إلى الداعية والمثقف بالدرجة الأولى، ويجب تقديم قراءة للتاريخ بوصفه روايات وليست رواية واحدة، أي النظر إليه بوصفه وقائعا وليس حقائق (الحمداني، 2019، ص 20).

الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تعيشها أغلب الدول الإسلامية ساعدت على غرس بعض المفاهيم التي جرّت بالأفراد والمواطنين إلى الهاوية والانحطاط على غرار مفاهيم العنف والتعصب المذهبي والتطرّف والطائفية، فالخلافات البارزة بين أتباع المذاهب الإسلامية خاصة ما يحدث بين الشيعة والسنّة، تضع الجميع أمام تحدّ ومسؤولية البحث عن آليات أخرى يمكن من خلالها تجاوز هذه الخلافات المذهبية.

إنّ وعي الإنسان الغربي بمفهوم المواطنة جعله يخرج من العديد من الأزمات، خاصة عندما يتعلّق الأمر بتحقيق العدل والمساواة، فلهذا نجد بعض المشتغلين بالفكر الإسلامي تركيزهم شديد على فكرة المواطنة في المجتمعات العربية والإسلامية، فالكثير من هذه المجتمعات تضم ديانات ومذاهب مختلفة، فدولة لبنان مثلا تضمّ طوائف وجماعات مختلفة، ومن هذه الزاوية يرى بعض المفكرين "أنّ أهم نظرية فقهية يفترض البحث بجديّة فيها هو موضوع المواطنة في الفقه الإسلامي" (حب الله، 2007،ص 63)، ذلك أنّ الفقه الإسلامي هو الجامع والمسيّر للشريعة الإسلامية، وبالتالي نعتقد أنّ تحقيق المواطنة ينبغي أن يلج من خلال باب الفقه الإسلامي، بيد أنّ السؤال الذي يُطرح

هنا: أليس من الخطورة أن يقع أصحاب هذه النظرية في المحظور، لا سيما وأنّ هناك نظريات في الفكر الإسلامي طرحت إشكالات متباينة على الساحة الإسلامية، فمن نظرية الحاكمية في التيار السني، إلى نظرية ولاية الفقيه في التيار الشيعي؟.

إذن؛ فالفارق بين المواطن الغربي والمواطن العربي والإسلامي فيما يخص فكرة المواطنة، هو أنّ المواطن الغربي استطاع أن يقفز من فكرة المواطنة إلى فعل المواطنة، بينما لا يزال المواطن العربي والإسلامي في حالة استيعاب لفكرة المواطنة، في المقابل نجد أنّ الإسلام وسّع للمواطنة حدودها ولكن بشكل يختلف عن شكل المواطنة المعاصر (القبانجي، 1985، ص 127)، وذلك ما أقدم عليه النبي محمد -ﷺ- في وضع القوانين التي تساوي بين المسلم وغير المسلم ضمن دستور المدينة، فالمواطنة لا ترتبط بالحدود الجغرافية وإنّما تشمل كل الدول التي يكون دينها الإسلام، هذا يجعلنا نقرّ بأنّ الإسلام دعا إلى تجسيد المواطنة ولكن بغير هذا المفهوم الحديث للمواطنة.

يعتبر الانتماء إلى الوطن من أهم المواضيع التي يجب على الفكر الإسلامي المعاصر أن يشتغل عليها، ذلك من خلال بوابة فكرة المواطنة، وعدم الانقياد وراء الانتماءات المذهبية أو الدينية "لأنّ أخطر شيء على وحدة الأوطان ومصالحها، أن تتضخّم الانتماءات الأخرى: كالدين، والمذهب، والقبيلة، على حساب الانتماء للوطن" (الصفار، 2004، ص 165)، وللخروج من دوامة العنف والتطرف ومن أجل انتقال المجتمعات الإسلامية والعربية المعاصرة إلى مجتمع مدني "لا بدّ الانتقال إلى عصر المدنية ونزيح العسكرتارية والمركزية في شؤون مجتمعاتنا الإدارية والبنيوية" (صالح، د س، ص 191)، وعصر المدنية هذا قد يساعد على بقائه فكرة المواطنة خاصة حينما "ترتكز على الديمقراطية وحكم القانون، بقدر ما تشترط المساواة الليبيرالية، ومن هنا تنكسر مع فكرة المواطنة أنماط العلاقات الأخرى على الولاء بمختلف أشكاله؛ العائلي أو الطائفي أو الحزبي" (حرب، 2010، ص 163).

تجردّت المجتمعات العربية والإسلامية من قيم التسامح والتعايش مع الآخر ممّا جعلها تقع في أزمة أخلاقية، ولأجل تجاوز هذه الأزمة حريّ بها أن تساير بعض المفاهيم المعاصرة على غرار مفهوم المواطنة، الذي يعتبر الأنسب لاحتواء كل هذه الخلافات والصراعات، خاصة أنّ المجتمعات العربية والإسلامية حلقة من حلقات المجتمعات الإنسانية(الغربية)، والسعي لبناء دولة المواطنة

لمواجهة دولة العصبيات الطائفية، وبناء دولة العدل والشفافية والقانون في مواجهة دولة الفساد والظلم والاستبداد (دكير، 2015، ص 179)، وعليه يكون هذا النموذج -دولة المواطنة- بمثابة آلية من آليات تجسيد ثقافة التسامح وسط المجتمعات العربية والإسلامية. ففكرة المواطنة حينما تتجسّد على أرض الواقع يكون مانعا لتسرّب تلك المفاهيم التي تعصف بالوحدة والتماسك الاجتماعي، وبالتالي فالمواطنة وسيلة لحفظ الأديان والمذاهب والأحزاب وكل الفئات، فهي صمّام الأمان من كل الفتن (دكير، 2015، ص 178)، ذلك أنّ الحقوق والواجبات حينما يتساوى فيها أفراد الوطن الواحد تؤدي بالضرورة إلى تطبيق العدالة والمساواة، وهو ما تصبو إليه المواطنة.

6. خاتمة:

مما سبق تناوله يمكننا استنتاج أنّ:

- مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية من المشاريع الحضارية والفكرية التي تميّز بها الفكر الإسلامي في العصر الحديث، في وقت كان الصراع المذهبي كان السِمة البارزة في المجتمعات الإسلامية.

- عجز مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية في تحقيق الوحدة الإسلامية بسبب الإشكالات والتحديات التي واجهها رواد هذا المشروع، خاصة التعصّب المذهبي.

- الوعي بمبدأ الاعتراف والحرص على استيعابه من قِبل المذاهب الإسلامية، يعني انتقال الأفراد من الجماعة الدينية والمذهبية إلى حالة المجتمع، وبالتالي يسقط كل حديث باسم الدين أو المذهب.

- لا يُسمح في مجتمع يتبنى المواطنة أن يفرض على أفراده إتباع مذهب أو دين معينين، بمعنى ترك المجال لحرية الاعتقاد.

- يمكن لمبدأ الاعتراف أن يحل الكثير من الأزمات التي تواجه المجتمعات الإسلامية والعربية، وفي مقدّمة هذه الأزمات التعصب المذهبي.

- تجسيد مبدأ الاعتراف في المجتمعات الإسلامية مرتبط بثقافة القبول بالآخر، هذه الثقافة تساعد المذاهب الإسلامية في التعرّف على بعضها البعض، وبالتالي تجاوز الأخطاء التي وقعت فيها نتيجة سوء فهمها للتاريخ الإسلامي.

إذن؛ فثقافة الاعتراف من الثقافات التي يجب على المجتمعات العربية والإسلامية –على حدّ سواء- أن تعيها وأن تتمسّك بها في هذه الفترة بالذات، وعلى كل من يشتغل في مجال التقريب بين المذاهب الإسلامية أن يجعل بينه وبين مختلف المذاهب الإسلامية مساحة كافية لتقبّل الرأي الآخر دون عصبية أو ميول لمذهب على حساب مذهب آخر.

7. قائمة المراجع:

- ابن منظور. (د س). **لسان العرب**. دار المعارف.
- أحمد مختار عمر. (2008). **معجم اللغة العربية المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب.
- الزواوي بغورة. (2012). **الاعتراف: من أجل مفهوم جديد للعدل**. بيروت: دار الطليعة.
- الفيروزبادي. (2004). **القاموس المحيط**. الرياض: بيت الأفكار الدولية.
- أندريه لالاند. (2001). **موسوعة لالاند الفلسفية**. بيروت: منشورات عويدات.
- جاك داي فابر. (1985). **الدولة**. بيروت: شركة الأمل للطباعة والنشر.
- جميل صليبا. (1982). **المعجم الفلسفي**. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- حسن الصفار. (2004). **الحواروالانفتاح على الآخر**. بيروت: دار الهادي.
- حسن صالح . (د س). أ ب **اللاعنف: رؤية اسلامية في ثقافة التسامح**. بيروت: دار الفكر.
- حيدر حب الله. (2007). **مسألة المنهج في الفكر الديني: وقفات وتأمّلات**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.
- حيدر حب الله. (2014). **حوارات ولقاءات في الفكر الديني المعاصر**. بيروت: مؤسسة البحوث المعاصرة.
- دومنيك شنابر، و كريستيان باشوليه. (2016). **ما المواطنة؟**. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- زكي الميلاد. (مارس, 2015). **المسلمون الشيعة ومسألة التقريب بين المذاهب الإسلامية**. الكلمة، الصفحات 5-19.
- صدر الدين القبانجي. (1985). **المذهب السياسي في الإسلام**. بيروت: دار الأضواء.
- عبد العزيز التويجري. (2012). **حركة التقريب بين المذاهب الإسلامية (مراجعات وتأمّلات)**. الرياض: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - ايسيسكو-.
- علي حرب. (2010). **المصالح والمصائر: صناعة الحياة المشتركة**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- فولتير. (2009). **رسالة في التسامح**. دمشق: دار بترا للنشر والتوزيع.
- قيس ناصر الحمداني. (فيفري, 2019). **سياسة الإعتراف: ضرورة للدولة العراقية من أجل التنوع الثقافي**. المفكر، الصفحات 11- 23.
- كمال بومنير. (2010). **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت**. الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- لوثروب ستودارد. (1971). **حاضر العالم الإسلامي**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.

- محمد أركون. (2000). **قضايا في نقد العقل الديني**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

- محمد الدسوقي. (1997). **على دروب التقريب**. تأليف محمد الدسوقي وآخرون، منهج التقارب بين المذاهب الفقهية من أجل الوحدة الإسلامية (الصفحات 7- 24). بيروت: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية.

- محمد تهامي دكير. (ديسمبر, 2015). **اشكالية المواطنة بين الواقع والتحديات**. الكلمة، الصفحات 177- 191.

- محمد عابد الجابري. (1993). **قضايا في الفكر المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- محمد عبدالله المحامي. (1964). **معالم التقريب**. رسالة الإسلام، الصفحات 203- 211.

- مراد وهبة. (2007). **المعجم الفلسفي**. القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر.

- مصطفى الشكعة. (1991). **اسلام بلا مذاهب**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- هادي سيد الخسروشاهي. (2007). **قصّة التقريب (أمّة واحدة، ثقافة واحدة)**. طهران: مركز التحقيقات والدراسات العلمية.